



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ فبراير ٢٠٠٨

أمن مصر.. واللاعبون بالنار
بقلم: د. علي الدين هلال



لا يمكن المصري أن يقبل التجاوزات التي تمت بشأن أمن بلاده أو يوافق على التصرفات التي عبرت عن استخفاف بمعاني الدولة والسيادة والحدود. وفي هذه الأوقات التي تتداخل فيها السياسات والأدوار، وتتعدد الأهداف والغايات من الضروري أن يفهم بوضوح سياسات الأطراف الرئيسية والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها.

الطرف الأول هو إسرائيل التي أحكمت حصارا اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا صارما على سكان غزة وصل مداه بقطع امدادات الوقود اللازم لتوليد الكهرباء.

ولما كان أي ضغط أو كبت لمدة طويلة لابد أن يؤدي إلى انفجار، ولا يكون ذلك أمرا مفاجئا فإنه لابد من إثارة السؤال بشأن الحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية وتوقعاتها من استمرار الحصار.

والأرجح أن تقديرات المواقف الإسرائيلية وضعت بدائل مختلفة كان من بينها احتمال فتح معبر رفح مع الحدود المصرية، وأنهم قدروا أن ذلك سوف يضع مصر في موقف حرج، حيث سيكون عليها أن تختار بين بديلين أحلاهما مر. الأول: أن يتم فتح المعبر مما يؤثر على علاقتها



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويؤكد الانتقادات الموجهة إليها بشأن اتفاق تهريب السلاح والأموال إلى غزة، والثاني، أن تمنع دخول الفلسطينيين من غزة بالقوة وإطلاق النار عليهم، مما يوجد كارثة إنسانية، وسياسية جديدة تكون نتيجتها توريط مصر ومزيدا من الانقسام العربي والإقليمي.

وعندما لم يحدث هذا أو ذاك أعلنت إسرائيل استعدادها لنقض يدها تماما من قطاع غزة، وأنه يمكن لمصر أن تتحمل مسؤولية القطاع، وهو الأمر الذي سارعت مصر على الفور برفضه وتأكيد مسؤولية إسرائيل عن الإقليم باعتبارها سلطة احتلال.

ولم يتوقف رد الفعل الإسرائيلي عند هذا الحد بل أعادت بعض الأوساط الإسرائيلية طرح الأفكار الخاصة بتوطين الفلسطينيين في أجزاء من سيناء، الهدف الإسرائيلي هو تصدير المشكلة إلى مصر، وهنا ينبغي دوما التأكيد على تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية والإنسانية لما آلت إليه الأوضاع في غزة.

أما الطرف الثاني فهو منظمة حماس التي سيطرت على القطاع بالقوة وسعت إلى توظيف الكارثة الإنسانية - والتي كانت سياساتها ومواقفها أحد أسباب حدوثها - لتحقيق أهدافها السياسية. فقد أرادت أن تبين لسكان غزة أنها تستطيع إيجاد أمر واقع جديد يخفف من معاناتهم، وأكبر خطأ يمكن أن تقع فيه قيادة حماس هو استخلاص أنها تستطيع التعامل مع



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مصر من خلال سياسات فرض الأمر الواقع الذي يترتب عليه الاعتراف القانوني المصري بسيطرة حماس علي غزة، وذلك من خلال الانقسام الفلسطيني ما بين الضفة، والقطاع، واستمرار الفشل في الوصول إلي حل لذلك الموقف يضرب القضية الفلسطينية في الصميم، ويحقق أهداف إسرائيل.

والطرف الثالث، هم مئات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين عانوا الكثير.

ومع دخول هؤلاء إلي الأراضي المصرية لغرض الشراء، وتنفس هواء الحرية ولقاء الأقارب ربما دخل معهم أيضا جواسيس ومغامرون وإرهابيون وعناصر مدسوسة.

فما الذي يدفع شخصا ما إلي رفع علم فلسطين علي ساري بمدينة الشيخ زويد المصرية؟ وما الذي يدفع أشخاصا آخرين للتسلل بطريقة غير شرعية إلي محافظات أخرى حاملين معهم أسلحة ومفرقات وأجهزة لاسلكي؟

وقد يكون ذلك تعبيرا عن فكر مغامر وسلوك صبياني أرعن من بعض المنظمات الفلسطينية، وقد يكون جهدا مخططا لإيجاد الواقعية وعدم الثقة بين المصريين والفلسطينيين، وأيا كان الأمر فإن أجهزة الأمن المصرية قادرة علي احتواء هذا التطور، ومواجهته وحماية أمن المصريين من عواقبه، ولكن الأمر المثير للدهشة هو صمت أحزاب وقوي سياسية مصرية ارتفعت أصواتها مطالبة الحكومة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصرية بتخفيف المعاناة عن الفلسطينيين،
ولكنها صممت ولم تعلن اعتراضها على تلك
التجاوزات.

فعندما يتعلق الأمر بأمن مصر وحدودها،
وسيادتها فإنه لا محل للصمت أو الانتظار
خصوصا عندما نكون في موقف استطاعت فيه
القيادة المصرية إدارة الأزمة بنجاح استدعي
توجيه الشكر لها من كل الأطراف الفلسطينية
بما في ذلك البيان الذي صدر عن مؤتمر القوي
الفلسطينية الذي انعقد في دمشق أخيرا، لقد
استطاع الرئيس مبارك إدارة الأزمة وسط
اعتبارات متنوعة ومتناقضة شملت التزامات
مصر الدولية ومسئوليتها الإنسانية تجاه
الفلسطينيين والمخاطر الأمنية والسياسية، وأكد
من خلال تلك الإدارة استقلالية القرار المصري.

ومن هذا المنطلق فإن تلك الأحداث لا بد أن
تدعو الحكومة المصرية إلى إعطاء أولوية أكبر
للمشروع القومي لتنمية سيناء، بحيث لا تظل
منطقة فراغ بشري واستراتيجي كما أنها تدعو
إلى إعادة النظر في ترتيبات الأمن التي حددتها
اتفاقية السلام مع إسرائيل في هذه المنطقة.